في المسجد او الرحاب انه وسيلة لمحرم والوسيلة لمحرم محرمة هكذا اظهر المغير من عبارة
الشيخ عبد الباقي على خليل وانظره لما اجل سماع الامام برد ذلك الواجب السماع
ولبي كذلك الواجب ان امكن والا صلوا ولو لم يسمع بادائه في غير المسجد منها
وهو في حال خطبته وقال ابن حبيب وهو المعتمد اذا تكلم الامام من لا
يجوز الخوض في سبه او مدح من لا يجوز مدحه اي او كان مما يحرم
كقراءة كتاب ليس متعلقا بالخطبة ونحو شمعة عاطسا اي مما يجوز له بقول
من سمع الخطبة لمن عطس وحمد الله يرحمك الله هو اي السامع حمد الله سرا
اي على طريق السنية اي ان الحمد على طريق السنية وكونه سرا مندوبا وكره
جهرا وناسيا اي ان كان داخل المسجد او ما يريد سلاما ولو كثيرا لكن
ذلك يحرم ويكره من تكلم اي مما يجوز له ان يرميه بالحصا ويشرب
الماء اي ويأكل والحاصل انه يحرم على الثاني وجوب الانصات ولو على غير السامع
من اكل او شرب وخرج بشيء يحصل منه تصويت كورق او نوى او فتح باب او حرم
او مطالعة في كراس على احد التفاسير ان الماية في قراءة القرآن مطلقا اي في
اي موضع قرأ الناس القرآن على احد استماعه والسكوت تعظيما لما جاء في
الذي يخاطبه اذ ذاك او جليسه سمي صاحب لانه صاحبه في الخطاب او لكونه
الأغلب وقوله انصت اي اسكت عن الكلام مطلقا او استمع الخطبة ونحو انصت
والامام يخطب جملة حالية تفيد ان وجوب الانصات من الشروع في الخطبة
لا من خروج الامام كما يؤخذ من ابن عباس وابن عمر وابي حنيفة يوم الجمعة
طرفه لقلة ونحوه ان غير الجمعة يوم بخلاف ذلك قاله شارح الموطا
والصلاة جائزة اي واقامة الصلاة وكره ما حيث اخذ في اقامة الي يحرم
الامام وحرم اذا احرم وكما يختص هذا التفصيل بالجمعة تنتبه لك ما هو
الشهر ان الانصات واجب في حال الترضي على الصحب والترضي على السلطان
كما قال بعض المحققين كذلك بل الكلام في جائز ومندوب المدونة
ونقل عن عطاء ومجاهد المنع لان الخطبة بمثابة ركعتين فكما نهى عن الكلام في صلب
الصلاة فكذلك بحرام وهو ضعيف وتجوز الكلام المراد بالجواز الاذن

فيصدق

فيصدق بالمندوب منها الذكر القليل الخفي فيجوز الذكر والسبح
وكذا غيره خلافا للمشذالي ان قل والامام يخاطب وجمع الكثير والجهر بالبسير والمراد
بالجمع الكراهة كما في بعض شراح خليل بتبعية شراحه ان هذا في الذكر
اليسير لي ما استوى طرفاه بل هو مندوب وبعضهم قال الاولى تركه مثله المتقدم
في عبيد على خليل وهو الصواب وبعض بعضه الشيخ لشيخنا وقيد الجهر
بالكثير للحكم الحرمة والتأمين عند سماع الخطيب يعني انه يجوز التأمين
عند سماع الخطيب والتعوذ حوقل ونسترجع لا فرق بين ان يكثر او يقل
وما في ح ترجيح ندب التأمين والتعوذ عند السبب لمغفرة او لطلب
مغفرة او طلبه نجاة من النار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
هي عند وقوعه عند ذكره كذلك سراي ندبا ويكره جهرا قال ابن حبيب
يجهر بذلك جهر لي بالماي والاحرم وهو في خطبة اي عند قطعه
بالخطبة لا قبلها ولو جالسا على المنبر سواء كان في الصف الاول فيستقبلون
جرمه وذاته وهو ظاهر المدونة وهو الراجح وما قاله الباجي ضعيف
فان استقبلوه فكما شيء عليهم هذا حكم الباجي والصحيح عند الاكثر الخ
وما يأتي له ما قاله اهل النظم من انه يشبه حضور الصلاة اي وحضور وجوبها
فيمن بعد من كان من اهلها وجوبهم وان لم يحضر وهو ان اغتسل قبل الصلاة
او بعده اجزاه تمسكوا بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لو اغتسل يوم الجمعة
فجعل في مقابلة الغسل اليوم فالمعنى بمن لم يجب عليه لم يقل كان يوم
جنبة يصير شاملا لمن يجب عليه وان لم يلزم بالفعل فهو عازم بالمعونة
ان لم يلزم واما ان عزم على حضورها ربه اي فتسن في حق كل من حضرها
ولو لم تلزمه من مسافر وعبد وامرأة وصبي كان ذا رجية كالمقصاب
اي الحجام ان لم يتقيد المجيء سنية الغسل بعد ان لا رجية له والا وجب كالمقصاب
ونحوه والمعتمد في التحقيق الخ نبه وهو المعتمد وقيل المنفاة
فلا ينتفي اي نية فلا يجزئ الخلاف وجه المتبوع والمتبلة ظرف متبع
فلا بد من اتصاله بالرواح على المشهور وقال ابن وهب ان اغتسل بعد

فقرر وهو ظاهر المدونة وبعد هذا كله من قوله
الخ مع وجوب الاستماك ضعيف كما مضى لقوله
بالندب والمعتمد انه سنة اه عبارة
قال في ولي الجمعة سنة الا الغسل فواجب
بل بخطابه على شارح ستة قال المصنف بها غسل
الجمعة ووضوء الموم المجتمع وغسل المتتبعة
ورجيطها سنة ركيبة وهو حق لمبدي
واطلق السنة على ما يشمل الواجب طريق المتقدمين
الذين يطلقون السنة على كل مطلوب طلبا راجحا

نقرأ ويجيء بعد المحل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)